المحاضرة الثامنة: آثار الفساد الإداري والمالي

- تمهيد:

إن للفساد الإداري والمالي آثار سلبية كثيرة سواء من ناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو ناحية استقرار النظام السياسي. وسنحاول من خلال هذا العنصر توضيح ذلك.

1. أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية:

يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص. كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفریط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

2. أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية:

يعوق الفساد النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبيا في هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، كما يزيد من مشكلة الرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا. ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف، مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار، وبصفة عامة فإن الفساد المالي هو المعوق الأكبر للتنمية المستدامة ومعوق أول لتقليل الأداء الحكومي الجيد.

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بان الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي ويقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

- هدر المواد بسبب المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

3. أثر الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار:

الفساد يعزز بيئة ديمقراطية تتسم بعدم الثقة وضعف القيم الأخلاقية وعدم احترام المؤسسات والسلطات الدستورية، ويؤثر على شرعية الدولة عن طريق إضعاف مؤسساتها وثقة الناس بها عند تزوير الانتخابات وتجاهل إرادتهم.

يقول بيتر أيهن رئيس منظمة الشفافية العالمية في (2004): "إن سوء استغلال السلطة السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فقدان الأمل والذي بدوره يغذى النزاع والعنف".

كما يترك الفساد آثار سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وذلك كما يلي:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقاً لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.
- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعرضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
- يؤدي إلى خلق من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.
- يسئ إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.
- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

4. أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الإدارية:

إن للفساد آثار عديدة في المجال الإداري، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إن انتشار الفساد قد أثر تأثيراً بالغا على وجود أجهزة التخطيط في الجهاز الحكومي وأدائها حتى باتت هذه الأجهزة بموظفيها وميزانياتها تمثل عبئاً على الدولة التي تقع فيها، وذلك لأنها ليست سوى مجرد إضافات إدارية لا معنى لها إطلاقاً سواء من حيث تحقيق أهداف التنمية الشاملة أو الإدارية أو من حيث إمكانية تحقيق الفعالية.

- الإخلال بواجبات الوظيفة العامة، حيث أن الكثير من الموظفين يسيئون استعمال السلطة الوظيفية لأغراض غير مشروعة، فتتقلب الواجبات إلى ممارسات سلبية غير مشروعة.
- الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة، فغالبا ما تكون المصلحة الخاصة هي المقدمة.
- إعاقة جهود الرقابة، إذ أن الكثير من أجهزة الرقابة عطلت عن القيام بأدوارها الفعلية بسبب انتشار الفساد وتورط الكثير من العاملين في هذه الأجهزة في قضية الفساد ذاتها.

5. أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية:

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى الفئات غير المستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

6. أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل:

- يؤدي الفساد الإداري إلى توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:
- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا يساعد على تراجع المستويات المعيشية.
- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

وهناك بعض النتائج وآثار وانعكاسات الفساد:

- الفساد يعرقل التنمية.
- تقادم وعرقلة وتأثر التنمية.
- تقادم الأزمة الاقتصادية.
- الحد من عملية الحراك الاجتماعي.
- انتشار المخدرات والدعارة.
- تحميل المجتمع أعباء مادية ضخمة.
- انعدام الثقة بالنظام السياسي.
- زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي.

- زيادة الفقر والجريمة.
- ضعف الفعالية للمجتمع.
- فساد الأخلاق وانهيار القيم.
- الإحباط والخيانة بكل أنواعها.
- تشويه المناخ الاستثماري وإعاقة جذب المستثمرين.
- أضعاف شرعية الدولة وتفويض الثقة بالقوانين والمسؤولين.